جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في المجتمع العربي

د. ذياب البداينة

٢٠٠١م

الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في المجتمع العربي

د. ذيـاب البـداينة

الجرائم المستحدثة والبحث العلمي في المجتمع العربي

الانترنت والجرائم المستحدثة

يعني مصطلح الجرائم المستحدثة الأنماط من الجرائم والتي لم يخبرها المجتمع في السابق أو إن حجمها قليل جداً ولا يستحق الإشارة. وهي جرائم جديدة، نوعها ونمطها وحجمها. وللإجابة على التساؤل بخصوص وجود جرائم مستحدثة في المجتمع العربي، فان الإجابة «نعم». اما أسباب ظهور جرائم مستحدثة فيعود إلى التطور في البنى الاقتصادية والتقنية والسلوكيات وتغير نظم القيم والمعتقدات في المجتمع. إن الامتثال (عكس الانحراف)يعني إجماع غالبية المجتمع على أنظمة القيم والمعتقدات والسلوكيات وما هو مقبول اجتماعياً، وان الخروج على هذا الإجماع يعد (انحرافاً)، فعندما تمر المجتمعات بتطورات كبيرة في أبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والسلوكيات المقبولة فيها فان أنماط الخروج على الإجماع الاجتماع سيعكس نوعية هذه البنى. وبما إن المجتمع العربي يمر بتغيرات كبيرة بسبب التحضر والتصنيع، وفي ابنيه الاجتماعية والاقتصادية، فان ظهور أنماط مستحدثة من الجريمة تعد محصلة طبيعية لهذه التغيرات.

ونظراً لحداثة هذه الأنماط في المجتمع، واختلافها عن الأنماط السابقة (التقليدية) فان هذه الجرائم غالباً ما تثير ردة فعل اجتماعية قوية عند حدوثها وخاصة في بدايات ظهورها. فمثلاً أثار التعدي على القاصرات (صغار السن) من قبل احد المرضى العقليين قبل حوالي (١٥) سنة ردة فعل قوية على مستوى المجتمع، وكذلك قتل إحدى الممرضات في المستشفى الإسلامي من قبل حارس السكن بعد أن تعدى عليها جنسياً مطالبة أهل

الجاني بإعدامه، وكذلك الاتجار بأطفال السرلنكيات (الخادمات)، وكذلك قتل أحد المحامين المشهورين وأحد الأطباء، وحادثة قتل رجال الأعمال العراقيين في الأردن كل هذه الحوادث قد أثارت ردة فعل اجتماعية وإعلامية كبيرة، ويعود أحد هذه الأسباب إلى عدم الفة المجتمع مع هذه النوع من الجرائم وبالطريقة التي نفذت فيها هذه الجرائم.

الأبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والجرائم المستحدثة

تدخل المجتمعات عصر المعلومات (Information Age)، هذا العصر الذي أثر في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات. مما أثر في أنماط السلوك والقيم الإنسانية والثقافية. حيث الانتشار الثقافي وعولمة الثقافة وسيادة الثقافة القوية، وعولمة الاقتصاد وعولمة الجريمة وتعقدها. وعلى الرغم من الاختلافات في مستويات التطورات الاجتماعية في المجتمعات إلا أن سيادة آليات وبنى الاقتصاد ستكون متشابهة (الكاملي ١٩٩٨). لقد يسرت التقنيات في مجال الاتصالات بالذات عملية التواصل بين الأفراد، ولم يعد من الضروري أن يكون الاتصال وجهاً لوجه، بل أصبح الاتصال عن بعد ممكناً وشائعاً. لقد وفر استخدام التقنيات الوقت والجهد البشري، وساهم في توفير الوقت، ورفع الانتاجية، وتقريب المسافات، ونشر الثقافات. لكل نمط من المجتمعات نمطه وبناه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تميزه، فالمجتمعات الزراعية خصائصها، وللمجتمعات الصناعية خصائصها، ولمجتمع المعلومات بناة الاجتماعية الاقتصادية والتي تشمل:

١ـ التخيلية (Virtualty) مجتمع الشبكة العنكبوتية (www)

إن التطور التقني من الآلة الحاسبة إلى الانترنت مروراً بالتلكس

والتلفون والفاكس الحاسب . إلخ . قد ساهمت جميعها في رفع مستوى الأداء الانساني . ورفع الانتاجية واختصار المسافات ، ويتخيل (جيتس ١٩٩٥/ ١٩٩٨ ص . ١٨) أن عالم الغد سيعتمد على الطريق السريع في المعلومات والذي سيلغي المسافات والجغرافيا وإن سوق المعلومات الكونية ستكون هائلة وتلتقي فيه طرق تبادل المعلومات والسلع والافكار الانسانية ، وهذا يعني حدوث تغيرات هائلة في البنى الاجتماعية والفكرية في المجتمعات . فالبريد الالكتروني والانترنت تمران بالحلقة ذاتها التي مر بها الغازي لبيوتنا (التلفون) لهذا الغازي سرعان وأصبح الرفيق الذي يلازمنا في كل مكان في البيت والشارع منه الثابت والمتنقل (المتجول) معنا ونحن نمارس أي نشاط إنساني تراه يلازمنا بانغامه الموسيقية التي يخبرنا بمتفاعل ما في مكان ما من العالم . الكتاب الالكتروني وتصفحة من أي مكان . ويسوق جيتس لقطة من فيلم الخريج للدلالة على موقع عصر المعلومات المستقبلي فيقول

(في فيلم الخريج الذي يعرض لأول مرة عام ١٩٦٧ ، في ذلك المشهد أمسك رجل الاعمال بنيامين بيد الخريج الحديث من الجامعة من عروة ثوبه وقدم له نصيحة طوعية في المحصنة لخصها في كلمة واحدة البلاستيك . ويسأل جيتس لو أن ذلك المشهد كتب الآن فهل ستكون نصيحة رجل الأعمال كلمة واحدة هي المعلومات ، المعلومات ، (ص ٤١) . إن عصر المعلومات سيؤثر في الطريقة التي يتواصل فيها الناس والتي عبر عنها جيتس بأنها طريق المعلومات السريع وفائق السرعة كأمثلة من آليات هذا التواصل . ويشكل الحاسب الأساس في ثورة الغد المعلوماتي ، حيث سيربط العالم ليكون مجتمعاً واحداً يشبه بيت العنكبوت في خيوطة وتوصيلاته ، ويصبح العالم ليس قرية كونية وإنما قرية عنكبوتية .

لقد إنتقل عصر الاتصالات بفعل الحاسب الآلي والانترنت من بث الصوت إلى بث الرزم البيانية (Packets) والتي تشمل الصوت والصورة حيث يمكن بث أكثر من رسالة بواسطة الخط الواحد في الوقت الواحد، وهذا ما لم يتح في السابق. في مجتمع بيت العنكبوت تتداخل الجغرافيا والثقافة والمعرفة. وفي مجتمع المعلومات لك ان تتخيل أنك تتسوق ترى صوراً للأشياء وتصلك الأشياء الحقيقية بعد الشراء. في هذا المجتمع وعلى المستوى الوطني والعالمي هناك اندماج كبير فالخطوط الفاصلة بين الوطني والاقليمي والعالمي ستكون في أضيق وجودها. في هذا المجتمع يجتمع الموظفون والادارات عبر الفيديو والحاسب، ولا مكان للمكاتب التقليدية أو السكرتيرة التقليدية أو المبنى التقليدي حيث تربط الحاسبات بالفاكس بالطابعة بالجوال بالانترنت، وتصبح المؤتمرات الالكترونية ويصبح التسوق إلكترونياً وتصبح السلع الالكترونية. فالمدير وأينما يذهب يذهب معه مكتبه وأوراقه ومراسلاته، ويمكن الوصول إليها في أي لحظة ليلاً أو نهاراً من مكان سكنه أو زيارته أو من أي مكان في العالم وستنتشر وقد بدأت فعلاً الأجهزة الدفترية (Notebook) كبديل لأجهزة المكاتب التقليدية حيث أن هذه الأجهزة ضرورة لمعالجات سريعة وشاشة ملونة، ولقدبلغت مبيعات هذه الأجهزة ثلث مبيعات الأجهزة التقليدية ومن المتوقع أن تزداد مبيعاتها من (٣٠) مليار عام ١٩٩٦م إلى (٨٠) مليار في نهاية التسعينات. لقد أثرت هذه الخاصية في الجرائم المستحدثة، فلم يعد السارق بحاجة لسرقة نقود فيزيقية (كما هي في الواقع) وانما يمكن التحويل من حساب الى آخر أو إعتراض عملية مالية وسرقة رقم بطاقة الائتمان واستخدامها في الشراء أو السحب النقدي.

٢ـ التفاعل عن بعـد (Remote Interaction)

لم توفر تقنيات عصر المعلومات من معدات وبرمجيات خاصة التخيلية

للمجتمع وإنما قربت المسافات واختزلتها إلى حد إلغائها من الناحية العملية، فأصبحت المسافة بين الشاشة والعين هي المسافة بين الفرد وأي شيء يتفاعل معه (عمل إداري أو تواصل أو بحث إلخ) يضاف إلى ذلك التفاعل عن بعد. فلم يعد مهماً أن نلتقي ونسافر لكي نعقد الصفقات أولشراء السلع وإنما يمكن إجراء كافة النشاطات الإنسانية من خلال الحاسب والانترنت والشاشة. وفي المجال الأمني لم يعد السارق يحاجة إلى أن يذهب ليسطو على بنك ما أو سلعة، فاعتراض بطاقة الإئمان وهي في طريقها إلى البائع أو تحويل الحسابات من مكان لآخر أو سرقة المعلومات ونقلها يمكن أن تحدث والفاعل الحقيقي في مكانه والهدف أو إعادة المسروقة في مكان آخر ويمكن القول إن عمليات مثل التسوق عن بعد أو الاستشعار عن بعد، والتعليم عن بعد، والانتاج عن بعد، وتشخيص الأمراض عن بعد (مشاركة بعض المستشفيات العربية لما يوكلينيك الأمريكية) وإجراء العلميات الجراجية عن بعد ـ قد أصبحت عمليات ممكنة الحدوث. وتؤثر هذه الخاصية على ان الجريمة المستحدثة لاتتطلب وجود الفاعل في مسرح الجريمة بل قد ينفذها عن بعد وفي مكان يبعد كثيراً عن مسرح الجريمة.

٣ـ نسبية المكان وزئبقية الحدود Space relativity & Loosely coupled borders

في مجتمع المعلومات تذوب الحدود الجغرافية بين الدول، ويصبح مفهوم الحدود زئبقياً، فالفرد موجود في المكان وهو في مكان آخر، هو في مكتبة الكونجرس الأمريكي يتصفح موجوداتها وهو جالس في قرية ريفية عربية. إن التطورات في عالم الاتصالات جعل مفهوم الحدود ليس ذا معنى طالما أن اجتيازه لا يتطلب إذناً أو جواز سفر أو تأشيرة دخول أو إقامة للوافدين. هذه النسبة تزداد يوماً بعد يوم. فمفهوم المياة الإقليمية والفضاء

الإقليمي جعلها كالأرض المشاع الكل تنافس على احتكارها واستغلالها بالأقمار الصناعية والبوارج الحربية التي تجوب هذه الأمكنة وتسترق النظر والتقدير لما هو داخل بيوتنا جعلت مفاهيمنا الأمنية الشخصية والوطنية في خطر أنت تسافر وأنت موجود، وتتسوق وأنت جالس، وتخاطب الناس وترسل الفاكسات والرسائل الالكترونية إلى كل دولة وإلى كل مكان بما في ذلك دوائر المخابرات حتي لو كنت مطلوب لهذه الدائرة ولكن من مكان فية متسع للجميع هذه الخاصية في مجتمع المعلومات تجعل من أمكانية وجود مجتمع عالمي واحد لا يعترف بالحدود الفيزمقية بين الدول. إن هذه الخاصية تعني ان التواجد الفيزيق نسبي وجدلي بمعنى ان الفرد موجود في كل مكان وغير موجود في الوقت ذاته وذلك بفعل خاصية الزئبقية، ونسبية المكان، فلا حدود في المجتمع التخيلي على الرغم من وجودها في الواقع. ان هذه الخاصية تمكن من الانتقال الحر والميسر بين المجتمعات والاكتساب المتبادل للثقافات والقيم والسلوكيات، مما يؤدي إلى تكون أنماط جديدة من الجرائم.

٤ـ الحراك الحر (Free Mobility)

تتبع خاصية ذوبان الحدود الجغرافية بين المجتمعات والدول إمكانية الحراك بلا قيود بين الأفراد والشعوب، مما يتح إمكانات التفاعل الاجتماعي والثقافي بين شعوب الأرض. فهذا الحراك جدلي فيه سفر بين المجتمعات ولكن الفرد لم يغادر منزله، وفيه تواصل مع الشعوب عن بعد، فيه تعلم وتعليم عن بعد، فيه تسوّق وتسويق عن بعد، فيه جريمة عن بعد، فيه إدارة عن بعد. بالانتقال للافكار والناس والسلع عبر طرق المعلومات أمر متوقع في مجتمع المعلومات. فيمكن أن تحل الانترنت مشكلة التسوق التقليدي والبحث عن المواقف والتنقل. وتمكن هذه الخاصية الفاعلين من ارتكاب جرائهم عن بعد.

٥ـ الثقافة الكونية (Global Culture)

في مجتمع المعلومات حيث إمكانية توحد المكان وذوبان الفوارق بين الدول، فقد تتشكل ثقافة كونية ناتجة عن الانتشار الثقافي لكل مجتمع، والاكتساب الثقافي المتبادل بين الثقافات لتتشكل في النهاية ثقافة اجتماعية عالمية. وعلى الرغم من أن هذه الثقافة قد أصبحت مظاهر تشكلها واضحة بفعل التقارب الحضاري بين المجتمعات، فقد أصبحت ترى الملابس (والموضة) تنتشر في كل مكان، وترى أنواع الطعام الشرقي منها والغربي ومع مرور الزمن قد لا نجد مثل هذه التسميات (طعام صيني. أو عربي، أو . إلخ) فالمعايير الدولية تشكل أساس لهذه الثقافة، فعدم الاعتداء وحل الخلافات بالطرق السلمية ووقوف المجتمع الدولي ضد المعتدي، ومنظمات الأمم المتحدة هي بدايات لهذا التشكل وعلى أن المجتمع الدولي هو مجتمع واحد. إن التلوث والانتقال الثقافي يؤدي إلى تفسخ الاعراف الاجتماعية وضعفها وتشويشها مما يؤدي إلى ظهور أنماط مستحدثة من الجريمة

٦ ـ العولمـــة (Globalization)

تعد العولمة أوضح خصائص عصر المعلومات، فبفعل الشبكات والاتصال الفعال بين المجتمعات، غدا المجتمع الدولي كينونة واحدة، فتكونت الشركات متعددة الجنسيات واندمجت كبرى الشركات لتكون وحدة واحدة مسيطرة في مجال أعمالها من مثل اندماج شركة مرسيدس بنز الألمانية وشركة كريسلر الأمريكية. فالعولمة لم تقتصر فقط على العولمة الاقتصادية التي تنطلق من أن السوق العالمية واحدة وهي ملك للجميع الحق في التنافس فيها. وهذا ما أدى إلى وضع اتفاقية (الجات) ومثلما هو الانتقاء فالأمن مشكلة عالمية، وهذا الكون كالقارب ان ثقبه أحد غرق الجميع، ولا غرابة في أن نرى الإهتمام العالمي من كافة الدول الصناعية والنامية بمواضيع

تهددهم جميعاً كتلوث الأرض، والأوزون، والجريمة، السلام، والأمن العالمي، في عصر المعلومات فإن المجهود للأمن ليس محلي أو وطني وإنما عالمي، فالذي يخرق عرفاً أو قانون لا تتوقف أشارة عن الحيز المكاني الضيق الذي يعيش فيه، ناهيك أن طبيعة السلوكيات الإجرامية ستكون مختلفة في طبيعتها وبالتالي فإن عولمة الانحراف وظهور الانماط المستحدثة سمة من سمات عصر المعلومات.

٧ـ عولمة الأمن والجريمة (Globaliztion of Security & Crime)

بما أن المجتمع الدولي في عصر المعلومات سيكون مجتمعاً متوحداً من الناحية التخيلية على الأقل ـ فإن محصنات الأمن ستكون محط اهتمام الجميع وأن تهديد الاستقرار العالمي سيكون ذا تأثيرات سلبية على الجميع. لقد غدا الأمن مطلباً عالمياً كونياً، وبالتالي من المتوقع أن تتضافر الجهود لمكافحة ذلك. وفي عصر المعلومات قد لا يكون تحكم الدولة بحدودها أمراً ممكناً بالوسائل التقليدية السابقة. ففي وجود أقمار التجسس والأطباق الفضائية. لم تعد السيادة الوطنية ممكنة. إن التحكم عن بعد في الجريمة وتنفيذها أمراً ممكناً (مقتل أبو عياش عن بعد، ومقتل زعيم الشيشان السابق جوهر دودابيف).

إن انتقال هذه التقنيات إلى جماعات الجريمة أمر ممكن وسهل، وبالتالي فإن استثمار هذه التقنيات في الجريمة أمر سهل. إن نقل تراكيب السلاح النووي والكيميائي والنووي لم يعد يتطلب عمليات استخبارية وسرية كبيرة ويمكن نقل ملفات البيانات التي تشمل كافة المعلومات بسهولة.

ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلى عولمة الجريمة بـ:

١ ـ الانتقال المهم للأفراد من الدول النامية إلى الدول الصناعية، والعملية

المهمة ليست عملية الانتقال بحد ذاتها وإنما الانتقال والاكتساب والصراع الثقافي، حيث أن الجريمة - وكما يرى (Sellin) في نظرية الصراع الثقافي - أكثر احتمالاً في الحدوث عند تفاعل الأفراد من خلفيات اجتماعية أو سياسية أو ثقافية مختلفة. وهناك من يعزي زيادة الجريمة في أوروبا واستراليا، وأمريكا، إلى الهجرة من الخارج إلى هذه المجتمعات.

٢ - جرائم الإرهاب في المجتمعات النامية ضد مواطنيها، وذلك لكسب اهتمام إعلامي وعرض الأجندة السياسية للارهاب.

٣ - عولمة الاقتصاد والاتصالات أدت إلى بروز جرائم اقتصادية معقدة وجرائم حاسب لم تعد تقترن بالدول الصناعية وإنما أصبح بمقدور الأفراد في المجتمعات النامية ارتكابها.

٤ - زيادة ديون المجتمعات النامية وزيادة الاعتمادية في الدول النامية على الدول الصناعية، وبالتالي برزت جرائم المخدرات وغسيل أموالها كوسيلة لنقل الثروة من الدول الصناعية إلى الدول الفقيرة والنامية. ففي حالة كولمبيا فإن ثروة كنج بنس (Kingpins) من المخدرات كافية لدفع ديون كولمبيا (Shelley, 1990).

الجرائم المستحدثة

ترتبط الجرائم المستحدثة بالتحولات والتغيرات التكنولوجية، ومن أهم هذه الأنماط:

جرائم الحاسب

تعد جرائم السرقة المتعلقة بالحاسب نمطاً حديثاً من أنماط الجريمة لم

تعرفها إلا المجتمعات المعاصرة. فقد أدى الاستخدام الواسع لأجهزة الحاسب في المعاملات الحكومية المدنية والعسكرية والمعاملات التجارية إلى دفع بعض الأشخاص إلى الاستفادة غير القانونية من هذا المنتج. ويمكن تصنيف جرائم الحاسب في فئتين رئيستين هما:

١ ـ الحاسب كأداة في الجريمة.

٢ ـ الحاسب كهدف للجريمة.

ومن الأمثلة على استخدام الحاسب كأداة للجريمة. سرقة الخدمات وذلك بأن يقوم مجرم الحاسب بالاستخدام غير القانوني للحاسب أو استخدام الحاسب قانونياً ولكن لأغراض غير مسموح بها بما في ذلك الدخول غير القانوني على نظام الحاسبات الخاصة، ويمكن استخدام المعلومات الموجودة على الحاسب لأغراض شخصية ومن أجل تحقيق الأرباح الشخصية (سرقة المعلومات).

كما ويمكن استخدام الحاسب من أجل إجراء أنواع متعددة من العمليات المالية غير القانونية، كالدخول على حسابات العملاء وتحويلها إلى حساب شخصي أو سرقتها. بالإضافة إلى سرقة الممتكات عن طريق الحاسب أو نقل ملكيتها عن طريق الحاسب بطريقة غير شرعية.

أما الفئة الثانية فتشمل سرقة مكونات الحاسب الفيزيقية أو البرمجات أو إعادة تصنيعها وبيعها عادة بأسعار رخيصة. ومن أمثلة جرائم الحاسب مايلي:

١ ـ القيام بفتح حساب في البنك من قبل موظف البنك والتحويل من حسابات المودعين مبلغ معين (زهيد) إلى ذلك الحساب حيث لا يهتم المودع بهذا المبلغ نظراً لقلته.

٢ ـ استخدام كلمة السر للمسؤولين من الجامعات أو كبرى الشركات والدخول إلى نظام الحاسب وتغير العلاملات للطلبة .

لقد عبرت لجنة منع الجريمة (الأمم المتحدة) عن الاهتمام الدولي بموضوع أثر التقنيات في الجريمة المنظمة في اجتماعها السادس (٢٨/ ٤/ - ٩/ ٥/ ١٩٩٧) وادراج موضوع الوقاية الفعالة من الجريمة (التعولم والتكنولوجيا في أعمال المؤتمر العاشر عام ٢٠٠٠ . وعربياً فإن مجلس وزراء الداخلية العرب، قد أدرج في جدول أعمال لجنة الجرائم المستحدثة عام ١٩٩٧ لدراسة موضوع جرائم الانترنت (سليم، ١٩٩٧) .

جرائم الانترنت

تتلاشى الحدود الجغرافية مع ارتباط المجتمعات بشبكات الحاسب والاقمار الصناعية، والانترنت، وشبكات الإتصال العالمية وازدادت الخطورة بعد أن تمكنت الجماعات المهددة لامن المجتمع من توظيف طاقات إبداعية في هذه المجالات وتحت نشاطات مقبولة اجتماعياً يعد تحكم الدولة بما هو داخل حدودها من أساسيات وجودها واستمرارها . ففي السابق تسهل عملية التحكم هذه بفعل وجود حدود معترف بها للدولة، تحميها بجيشها ومؤسساتها الأمنية . اما في عصر المعلومات وبفعل وجود تقنيات عالية التقدم فان حدود الدولة مستباحة باقمار التجسس، والبث، . الخ . لقد ظهرت دراسة للامم المتحدة ان ٢٤ـ٤٢٪ من المنظمات في القطاع الحكومي والخاص كانت ضحية لجرائم مرتبطة بالتقنيات (الحاسب والانترنت) . أظهرت دراسة (American Bar Association, 1987) ان ١٤٥ـ ٧٣٠ مليون سنوياً خسارة ٧٢ شركة من جرائم الحاسب . بينت دراسة لـ (U. N. Commission on Crime and Criminal Justice) مخاطر جرائم الحاسب في ٧٣٪ منها داخلي ، و ٢٣٪ من مصادر خارجية

(Carter & Katz, 1997) بالإضافة إلى ما تم استعراضه من خسائر اقتصادية قدرت بحوالي (٢) مليار في عام ١٩٩٣، ومثلها مثل العصابة الإسبانية التي سرقت أرقام (١٤٠٠٠) بطاقة ائتمان. فإنه يمكن النظر للإنترنت كمهدد للأمن الاجتماعي وخاصة في المجتمعات المغلقة والشرقية. إن تعرض مثل هذه المجتمعات لقيم وسلوكيات المجتمعات الأخرى قد تسبب تلوثاً ثقافياً يؤدي إلى تفسخ اجتماعي وانهيار في النظام الاجتماعي العام لهذه المجتمعات. إن الاستخدام غير الأخلاقي واللاقانوني للشبكة قد يصل إلى مئات المراهقين والهواة مما يؤثر سلباً على نمو شخصياتهم النمو السليم، ويوقعهم في أزمات نمو، ويكون لديهم عقداً نفسية، وقيماً لا تتماشى مع النظام الاجتماعي السائد، خاصة عند التعامل مع المواضيع الجنسية، وتقديم الصور والمواد الإباحية. إن الدعوة إلى المراقبة الأمنية للشبكة تتعارض مع الحرية الشخصية لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى انتهاك لخصوصية الفرد في التواصل. وتعد ملاحقة المجرمين من أهم التحديات للشرطة المحلية، خاصة إذا كانوا من دول أخرى. (البدر، ١٩٩٧). جرائم التعدي على قواعد المعلومات الحكومية

لقد قامت العديد من الدول ببناء قواعد معلومات وطنية خاصة بها وفي المجالات الحياتية المختلفة (مثل الأحوال المدنية، والسير، والإحصاءات السكانية.. الخ. إن وصول المجرمين إلى هذه القواعد وتدميرها أو تزويدها يشكل خطراً بالغاً على أمن الدولة. ولابد من الإشارة هنا إلى أهمية حماية هذه القواعد وحفظ نسخ احتياطية في أماكن متنوعة وآمنة لمواجهة مثل هذه الظروف، ومن الأمثلة على ذلك نقل ملفات الأحوال المدنية في الكويت إلى خارجها إبان حرب الخليج، ولولا ذلك لعانى الكويت من مشكلة في توثيق المعلومات الخاصة بمواطنيه. ولم يعد

البحث عن المعلومات لتوظيفها في اتخاذ القرارات والأعمال الأخرى محط اهتمام الجريمة المنظمة فقط بل أجهزة المخابرات. حيث تشير المراجعات لكتاب «عين على واشنطن» لفابريسيو كالفي وتيري بفيستر عمليات تجسس الكترونية امريكية و إسرائيلية على المجتمع العربي، من خلال وكالة الأمن القومي وال (CIA) والموساد الإسرائيلية قد فخخوا برنامج حاسب يسمى «بروميس» وسوق في العالم، وهو برنامج للربط بين قواعد البيانات، والارشفة الإلكترونية، حيث يمكن ان يرسل إلى اي رقم هاتف موصل بحاسب كافة المعلومات سرياً. كما يمكن الوصول إلى سجلات المنظمات الأمنية، وتهديد منسوبيها، وابتزازهم، وتهديدهم، خاصة من يحتلون مواقع هامة في هذه المنظمات.

جرائم سرقة بطاقات الائتمان

أصبح استخدام بطاقات الائتمان المسروقة مشكلة عالمية خاصة في الدول الصناعية حيث يشيع استخدام هذه البطاقات. وتقدر الخسائر الناتجة عن استخدام بطاقات الائتمان غير القانونية في الولايات المتحدة ببلايين الدولارات سنوياً. والاتجار بارقام بطاقات الائتمان بالإضافة إلى استخدامها غير المشروع، و المعروفة باسم لصوص البطاقات (Carders) تهدد حرمة حامل البطاقة ويهددون التجارة على الانترنت. او الوصول غير المشروع إلى حسابات العملاء وسحبها بطريقة غير شرعية.

جرائم التسجيلات الصوتية والمرئية

إن جرائم التسجيلات الصوتية والمرئية تعود إلى التطور التقني الذي تشهده المجتمعات العربية. ويوفر هذا النوع من الجرائم ارباح كبيرة، ولايتطلب هذا النوع من الجرائم الكثير من المعدات لارتكابها.

جرائم برمجيات الحاسب

يقوم هذا النوع من الجرائم على النسخ غير الشرعي (ولا القانوني) لبرامج الحاسب واستخدامها دون امتلاكها بشكل قانوني. إن جرائم برمجيات الحاسب تعود كذلك إلى التطور التقني الذي تشهده المجتمعات العربية. ويوفر هذا النوع من الجرائم أرباحاً كبيرة مثل جرائم التسجيلات الصوتية والمرئية، ولايتطلب الكثير من المعدات لارتكابها.

جرائم إصدار شيكات بدون رصيد

تجرم أغلب دول العالم إصدار شيكات بدون رصيد واستخدامها عمداً في الحصول على السلع والخدمات. وبعض الأفراد يحاولون الحصول على خدمات وسلع لا يملكون المال اللازم لشرائها عن طريق إصدار شيكات لا رصيد لها أو حتى لا يوجد حساب في البنك الذي سحب عليه الشيك.

سرقة السيارات

غالباً ما يكون سارقو السيارات من الأحداث. وهناك خمس أنواع من الأغراض التي يهدف إليها سارق السيارات:

١ ـ سرقة السيارة للمتعة (التفحيط) ومباهاة الآخرين وغالباً ما تكون قصيرة الأمد.

٢ ـ السرقة للتنقل القصير

٣ ـ سرقة السيارة لاستخدامها كوسيلة مواصلات لمدة طويلة.

٤ ـ سرقة السيارات للاستفادة المادية سواء عن طريق بيعها، أو تصديرها، أو استخدامها كقطع غيار (التشليح أو القطع المستعملة).

٥ ـ سرقة السيارة لاستخدامها في ارتكاب جريمة أخرى .

جرائم سرقة التحف الفنية وتهريب الآثار

إن التحف مثل اللوحات المصورة ، أو النقوش ، أو الطباعة الحجرية ، أو الرسم ، أو الاثاث أو المنحوتات ذات قيمة مادية وتاريخية وثقافية عالية ، وبالتالي فان تكرار نسخها أو رقتها تمثل احياناً ثروة كبيرة مغرية للفاعلين .

جرائم سرقة الأعضاء البشرية أو الاتجار بها

تمثل هذه الجرائم سرقة بعض الاعضاء البشرية من خلال إجراء عمليات جراحية وبيعها بأسعار عالية . وهناك من الأفراد من يقوم بنفسه ببيع بعض أعضاء جسمه وفي بعض الأحيان بيع الدم وخاصة عند المدمنين على المخدرات والعاطلين عن العمل .

جرائم الاتجار بالمواليد

يمثل بيع الأطفال الى الدول والمجتمعات التي تسمح بالتبني وشراء الاطفال وتربيتهم واستخدامهم في المستقبل لاعمال غير شرعية أو لمجرد تبنيهم من الجرائم الحديثة ، وغالباً ما تستخدم النساء (البغاء) الى بيع الاطفال كوسيلة للتخلص منهم أو بيعهم بثمن غال .

جرائم تلويث البيئة

تعد جرائم تلويث البيئة من جرائم المنظمات . حيث بدأ الاهتمام العالمي بهذه المشكلة الخطيرة التي تتسبب فيها غالباً الشركات الكبيرة والتي تنتج عن الإهمال وأحياناً المخالفة العمدية لقوانين البيئة . وتشمل هذه الجريمة عدة أنماط : منها تعريض بعض الشركات عمالها وموظفيها للخطر بتركهم

يعملون في أوضاع خطرة على الصحة العامة في المصانع والمناجم. وقد حصل أن تعرض ملايين العمال لبعض المواد الكيميائية والإشعاعات الخطرة على الصحة والتي يعتقد أنها تؤدي إلى أمراض خطيرة لعل من أهمها السرطان أو عندما تقوم بعض الشركات بطريقة غير قانونية بتلويث البيئة عن طريق إلقاء المواد الخطرة والسامة في الهواء أو الماء أو التراب سواء كان عن طريق الإهمال أو الفعل العمد.

جرائم غسيل الأموال

تعد جرائم غسيل الاموال طريقة لتبديل المال الناتج عن نشاطات غير شرعية ولا قانونية (بيع المخدرات) وتحويله إلى نشاطات مالية مقبوله مثل شراء السيارات أو الشقق السكنية. الخ وإعادة بيعها ومن ثم الحصول على مال بطرق شرعية.

جرائم الإرهاب النووي والجرثومي

إن امتلاك الدول الكبرى للسلاح النووي والجرثوميّ جعلها تمتلك قوة عسكرية فوق الدول الأخرى، وأكسبها ميزات إضافية عليها. فماذا لو امتلك أفراد مثل هذه القوة ولو بشكل مصغر ورمزي. إن تطوير هذه القوة أو امتلاكها وبوجود المعلومات الهائلة في العالم والتقنيات المتطورة أمر ممكن وغير مستبعد. إن سرقة المعلومات الخاصة بهذه الأسلحة أمر غير مستحيل. والأمثلة كثيرة على استقطاب علماء دول الاتحاد السوفيتي سابقاً في هذا المجال. إن نقل معلومات هامة عبر شبكات الاتصال قد يغني عن المواد بشكلها الفيزيقي. فنقل المعادلات اللازمة للتراكيب النوويّة والجرثومية عبر شبكات الاتصال لأمر هين. فإن التحكم في إدارة التهديد الأمني يمكن أن يكون في مكان ما بعيد عن المجتمع المهدد ذاته.

الجرائم المستحدثة والبحث العلمي

يواجه علم الجريمة تحديات في تفسير ومكافحة الجرائم المستحدثة وخاصةً جرائم التقنيات، وقد يكون بحاجة إلى أنموذج نظري جديد (Paradigm)، كما ذكر كون في كتابة بنية الثورات العلمية، بان العلم عندما يواجه معضلة تؤدي إلى أزمة والأزمة تؤدي إلى ولادة نظريات وأساليب بحث جديدة. وعصر المعلومات سيولد أزمات في كيفية التعامل مع مشكلاته (التحقيق في الجرائم الالكترونية من قبل الشرطة طالما أنها غير مدربة ومؤهلة) فكيفية التعامل مع مجرم المعلومات، والجريمة عن بعد، والجرائم بلا حدود، كلها أمثلة لمعضلات أمنية، وكيف نحاكم شخصاً سرق بنكاً أو اعترض عملية مالية بين الشرق الأوسط وأمريكا مثلا وهو في مكان آخر من العالم (تايوان مثلاً) وإين يقع مفهوم السيادة الوطنيَة في ظل اقمار التجسس والصواريخ العابرة للقارات (البداينة (أ)، ١٩٩٨). لقد بينت دراسة (U.N. Commission on Crime and Criminal Justice) أن حوالي (٧٣٪) من جرائم الحاسب داخلية و (٢٣٪) خارجية وأن الخسائر قد قدرت بحوالي (٢) مليار عام (١٩٩٣) (موثق في البداينة (ب) ١٩٩٨) إن الاستعراض السابق لخصائص مجتمع المعلومات وما يشكل فيه من أنماط من السلوكيات الجديدة والمعقدة تتطلب الإعداد المناسب للأجهزة الأمنية لتواكب هذه التغيرات والتطورات بحيث تمكنها العمل وبفاعلية في هذا العصر (البشرى والبداينة، ١٩٩٨).

وتمر المجتمعات العربية بتغيرات هائلة في تغير أنماطاً ابنيتها الاجتماعية والفكرية، فالبريد الالكتروني مثلا والانترنت يمران بالحلقة ذاتها التي مر بها الهاتف في الاتصالات ذات الاتجاهين، فهذا الغازي للبيوت، والمزعج سرعان ما أصبح رفيق الأفراد في كل مكان يضعه الفرد في جيبه،

ويلازمه في فراشه . وفر الاتصال عن بعد الوقت ، واختصر المسافات . في مجتمع الغد التخيلي سيتم ربط آلات المعلومات ذات الفعالية العالية ويتمكن من التواصل الميسور بين الناس ، تتصفح الكتاب من أي مكتبة وانت جالس خلف شاشة حاسبك ، ويصبح من الممكن ان ترشدك الكاميرا المسروقة من شقتك بمكانها بالضبط ، وفي أي مدينة هي .

ويسوق جيتس لقطة من فيلم الخريج للدلالة على موقع عصر اليوم من الماضي القريب ، فيقول : «في فيلم الخريج الذي عرض لأول مرة عام ١٩٦٧ في ذلك المشهد أمسك رجل الأعمال بنيامين بيد الخريج الحديث من الجامعة . . . من عروة ثوبه وقدم له نصيحة طوعية في المهنة لخصها في كلمة واحدة : البلاستيك . ويتساءل جيتس لو أن ذلك المشهد كتب الآن فهل ستكون نصيحة رجل الأعمال كلمة واحدة يابنيامين : المعلومات» . (ص٤١) .

إن التغيرات في البناء الاجتماعي للمجتمعات يسهم في التأثير على سلوكيات الناس وشخصياتهم وتتطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تبعاً لذلك . وغني عن القول ان استخدام التقنيات قد سهل الحياة الاجتماعية ، ورفع الاداء ووفر الوقت والجهد . ويمكن ان تحل الانترنت مثلاً مشكلة التسوق التقليدي ، والبحث عن المواقف ، والنقل ، ومرافقة الإناث خاصة في المجتمعات المحافظة إلى الاسواق ، حيث لايستدعي التسوق المستقبلي هذه المرافقة . إلا أن آثار هذه التقنيات قد تركزت في عولمة الاقتصاد والاعلام ، والثقافة ، وعولمة الجريمة ، والمخدرات . فلم تعد السيادة الوطنية كما هي الان حيث الأقمار الصناعية التي تكشف أدق الأمور على الأرض . وحيث دخول الإشارات التلفزيونية ، والأطباق التلفزيونية (الدشات) قد استباحت السيادة الوطنية ، وأصبح المجتمع العالمي مجتمعاً واحداً .

ولم يعد المجتمع تخيلياً فقط فقد أصبحت الحروب تخيلية كذلك، فيذكر كورري القصة التالية:

«أثناء تفقد القائد الامريكي لقواته توجه بحديثه إلى أحد جنوده قائلاً: «ما من أحد منكم قد اشترك في حرب من قبل، وفي الحروب السابقة لم يكن باستطاعتنا تحقيق أي نجاح من أول اشتباك، كيف تفسر لي نجاحكم الباهر في معركتكم الأولى؟» فأجابه الجندي الشاب: «سيدي، لم تكن هذه معركتنا الأولى، لقد كانت هذه معركتنا رقم (١٥)، فلقد حاربنا ثلاث معارك في مركز التدريب القومي في فورت إروين بكاليفورنيا، واربع معارك في مركز التدريب على المناورة القتالية في هيونفيلز - لقد اشتبكنا بالفعل يا سيدي، وجاءت معركتنا الحقيقية في الخليج أقرب ما تكون لما تدربنا عليه» (Currie, 1992/ علي، ١٩٩٤ ص ١٥).

ولم يتوقف استخدام التقنيات عند هذا الحد بل شرعت المخابرات الحكومية استخدام هذه الوسائل، ولاتزال قصة محاولة اغتيال خالد مشعل أحد قادة حماس، حية في الذاكرة، وذلك باستخدام رش مادة قاتله عن طريق الأذن، تؤدي إلى سبب غير حقيقي للوفاة ينتج عنه تصلب عضلات القلب، بحيث تبدو الوفاة طبيعية. وهذه التقنيات يمكن ان تستخدمها جماعات مهددة للامن الوطني في المجتمع وتصفية القضاة أو المسؤولين الحكوميين. ولقد استخدمت جماعات الجريمة العالمية الحاسبات ونظم الاتصالات في غسيل أموالها خاصة في مجال المخدرات. ويمكن أن تستخدم تقنيات الحاسب المتطورة وتقنيات الاتصال في مجال نقل المعلومات وتحديد الأهداف بالنسبة للخارجين على القانون، والمهددين للامن الوطني. كما يمكن أن تستخدم هذه التقنيات في عمليات الإرهاب الدولي، والاختطاف، . . الخ.

ولد استخدام التقنيات الحديثة وظائف سلبية تمثلت في انتشار الجريمة، محلياً وإقليمياً وعربياً، وأضحت الجريمة المستحدثة والمشكلات الأمنية مشكلة عالمية لاتعترف بالحدود الإقليمية ولا بالمكان ولا بالزمان، وأصبحت ساحاتها العالم أجمع. ولم يعد الأمن والأمان والاطمئنان مشكلة فردية أو مشكلة الدولة وحدها، بل أصبحت مشكلة المواطن والمجتمع أينما كان، واصبح من واجب المجتمع بأسره المشاركة الفاعلة في صنع الأمن والمحافظة عليه. وإن ظهور أنماط جديدة من الجريمة، وزيادة معدلاتها تهديد لأمن المواطن وزيادة خوفه منها، مدعاة للبحث عن أساليب جديدة وفعالة في التعامل معها أمراً ملحاً على المستوى الفرديّ والحكوميّ.

ففي عالم القرية الالكترونية، والتغيرات السريعة، في مجتمع الثورة المعلوماتية الهائلة، والانتشار الثقافي الكبير، في عالم التلوث والابتلاع الثقافي، في عالم يتجه نحو ثقافة عالمية واحدة، تنتقل فيه الموجودات الثقافية بطريقة زئبقية من مجتمع لآخر، في عالم الاتصالات بلا قيود، وعولمة الجريمة، والجريمة بعد(Remote) في هذا الكل المعقد من المثيرات والمتغيرات العالمية حيث الانماط المستحدثة من الجرائم.

ويشير الوضع الراهن الى تجاهل كبير لنتائج البحث العلمي من المسؤولين الحكوميين كاساس يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ورسم السياسات الأمنية، وعلى الرغم من دعم بعض البحوث العلمية التي تنفذ على المستوى الكلي او الجزئي، إلا أنه من النادر أن توظف نتائج هذه البحوث في تطبيقات مفيدة اجتماعياً وأمنياً. ويعزى ذلك الى عدد من المعوقات المرتبطة بخصائص البحوث نفسها، وبخصائص نظام صنع القرار الأمني وبعملية توصيل المعلومات.

إن السؤال الواجب طرحه الآن هو: «كيف يمكن للعلم أن يخفف

من المشكلات الاجتماعية التي تنتج مهددات الأمن الاجتماعي ؟» وكيف يمكن أن تساهم نتائج البحوث العلمية في توفير الامن في المجتمع؟ إن الاجابة عن هذا السؤال تكمن في تطبيق المعرفة العلمية (التكنولوجيا) لحل المشكلات الانسانية، وبما ان مهددات الامن (وخاصة الجريمة) تنتج عن شروط موضوعية تتمثل في المشكلات الاجتماعية، فانها لاتخفف بالتكنولوجيا الفيزيائية، اوالبيولوجية اوالسلوكية فقط، ولكنها بحاجة الى استخدام التكنولوجيا الاجتماعية (تطبيق المعرفة الاجتماعية) (البداينة، ١٩٩٦).

إن الاهتمام بتطبيق المعرفة في العلوم الإنسانية ليس بالجديد وإنما تمت مناقشته عند علماء مثل لينـد (Lynd, 1939)في كتابه (لِمَ المعرفة (Knowledge For What) وعالم الاجتماع فيليبس (Philips,1971) في كتابه (من ماذا المعرفة؟) (Knowledege From What) و لي (Lee,1986) في كتابة «لمن علم اجتماع؟» (Sociology For Whom?). فمثلما ان العلوم الطبيعية قد قادت الانسان الى التكنولوجيا التي جعلت المجتمع ثرياً، فان العلوم الاجتماعية يمكن ان تقود المجتمع الى الممارسات (Practices) التي تجعل المجتمع سعيداً، وصحياً، وحكيماً. فالمجتمعات لاتستطيع أن تؤجل البحث في المشكلات الاجتماعية التي تواجهها (كالفقر، والبطالة، والجرائم، والمخدرات.. الخ)، فلابد لها من رسم السياسات الاجتماعية للتعامل معها، واجراء الدراسات الاجتماعية وتنفيذ البرامج الاجتماعية المناسبة لمواجهة هذه المشكلات. وتشكل المشكلات الاجتماعية تحديات داخلية في اي مجتمع لاتقل اهمية عن التحديات الخارجية (الحروب) التي قد يواجهها أي مجتمع (Scott, 1979). إذ لابد من توافر المال اللازم للحصول على المعرفة الاجتماعية المتعلقة بتفسير

المشكلات الاجتماعية وسبل التعامل معها من خلال تأسيس البرامج وتقييمها وتطوير الحلول المناسبة بقصد التخفيف من الآثار السلبية لها. وتولي الدول الصناعية اهتماماً بالغاً في دعم البحث الاجتماعي، فقد انفقت الولايات المتحدة عام ١٩٧٦ ما يقارب ٢ ر ١ بليون دولار على انتاج المعرفة (المعلومات) الاجتماعية ذات الصلة بالمشكلات الاجتماعية، و ٦٠٠ مليون دولار على التطبيقات العملية للبحوث الاجتماعية (Scott, 1979).

تتطلب عملية اتخاذ القرار الأمني تنفيذ عمل ما، قد يكون هذا العمل انشاء برنامج اجتماعي أو إداري إو خدماتي. الخ، ولايمكن اغفال الجوانب المادية والاقتصادية والاجتماعية على صعيد التكلفة او على صعيد المردودات، حيث تشكل المدخلات المادية والاجتماعية والمعلوماتية (المعرفة الاجتماعية) أهم المدخلات في صنع واتخاذ القرار، ومن هنا تتضح اهمية صنع القرارات واتخاذها بطريقة عقلانية وعلمية بحيث يمكن تبريرها والدفاع عنها، وهذه العملية تتطلب الاستناد إلى أساس علمي في صنع القرار واتخاذه، والاساس العلمي (المعلومات الاجتماعية) الذي يشكل القاعدة التي يمكن ان يستند عليها اي قرار

تشكل المعلومات المدخل الرئيس في صناعة السياسات الأمنية، وتعد منتجات البحوث العلمية المصدر الرئيس للمعلومات، ولايتوقف دور البحث العلمي على تقديم المعلومات وإنما يتعداها الى تقديم المناحي النظرية والتفسيرات السببية بين الحوادث المختلفة، والتعميم من العينات الى المجتمعات وفهم التفاعل داخل المجتمع (AL-Badayneh, 1988).

ويمكن استخدام نتائج البحوث العلمية لتعزيز التزام المسئوولين بقراراتهم وخفض مستوى التردد وعدم التيقن وتخفيف الانتقادات، وإضفاء الشرعية العلمية على القرارات المتخذة وتبريرها. وتاتي اهمية

استخدام البحوث العلمية في القطاع الأمني في مساعدة متخذي القرارات وراسمي السياسات من خلال توفر القاعدة المعلوماتية التي يبنى عليها اتخاذ القرار أو رسم السياسة. وتهدف الدراسة الحالية الى بيان أهمية البحث العلمي في دراسة الجرائم المستحدثة في المجتمع العربي.

وكما يرى ابت (Abt) ان العلم يهدف إلى إنتاج المعرفة، وتنتج المعرفة لهدفين: (١) إنتاج المعرفة لذاتها (من أجل الفه) إنتاج المعرفة من أجل الفعل «التطبيق» أو ما يسمى بتكنولوجيا المعرفة. فإن هذه الأهداف صالحة لبيان العلاقة بين البحث العلمي والجرائم المستحدثة. ويندرج تحت النوع الأول أغلب العمل الأكاديمي الذي ينطلق من الإجابة عن أسئلة معينة بقصد الوصول إلى حقائق معينة حول أشياء معينة، وجوهر هذه الأسئلة يتعلق بماذا نعرف عن موضوع ما (الجرائم المستحدثة) أو مشكلة معينة؟ أما النوع الثاني من المعرفة فيقصد به تحديد الهدف من الحصول على المعرفة، ويركز السؤال في هذا النوع حول ما يمكن أن نفعل (بالجرائم المستحدثة) بما عرفناه من معلومات عن موضوع ما أو مشكلة اجتماعية معينة؟ وكيف يمكن ان نستخدم هذه المعرفة في التخفيف من المشكلة الاجتماعية؟ (Abt, 1978). لقد نبه عالم الاجتماع سمول (Small, 1981) المؤسس لمجلة علم الاجتماع الأميريكية (AJS) إلى أهمية تطبيق المعرفة الاجتماعية في الحياة اليومية، ويتفق مع سمول كل من فرويد ودوركايم وماركس في ان العلوم التطبيقية يجب ان تهتم وتُستخدم في التخفيف من المشكلات الحياتية اليومية، وفي هذا السياق يقول ماركس «ان الفلاسفة قد فسروا العالم بطرق مختلفة، ولكن المهم هو تغيّره».

لقد أظهرت دراسة ويس باكوفالز (١٩٨٠) ان هناك اتفاقاً بين صانعي القرار ولجان البحث العلمي والباحثين الاجتماعيين في النقاط التالية:

١ ـ البحث الاجتماعي مفيد لصانعي القرارات

٢ ـ يجب استخدام البحث الاجتماعي كأساس لاتخاذ القرار

٣ ـ إن البحث الاجتماعي لم يستخدم على نطاق واسع في القطاع الحكومي

وقد خلصا للقول إن أهم العقبات التي يواجهها البحث العلمي في مجال صنع القرار فهي :

١ ـ إن صانعي القرار لايرغبون في الاعتماد على البحث الاجتماعي الذي لايتفق مع معتقداتهم أو سياسة مؤسساتهم .

٢ الطبيعة السياسة لعملية صنع القرار

٣ ـ نظام الحوافز في الجامعات لايشجع البحوث الموجهة للقطاع الحكومي أو الخاص .

٤ ـ الاتصال غير المناسب بين صانعي القرار والباحثين .

٥ ـ عدم قدرة صانعي القرار على تحديد احتياجاتهم

٦ ـ عدم قدرة الموظفين الحكوميين على تقليص الفجوة في الاتصالات بين صانعي القرار والباحثين (Weiss & Buvuvalas,1980) ويذكر سكوت وشور (Scott & Shore) عدد من المساهمات لعلم الاجتماع التطبيقي مساهمات في مجال السياسات الحكومية ، وهذه المساهمات يمكن ان تكون مفيدة في مجال التعامل مع الجرائم المستحدثة واهمها :

أ التنوير ان من أهم إسهامات علم الاجتماع التطبيقي في الحياة العامة ازالة وكشف الخرافات والتعميمات السائدة في المجتمع حول الجرائم المستحدثة والتي تستند عليها السياسات الاجتماعية أحياناً . فقد بينت البحوث الاجتماعية التطبيقية الفرق بين المعتقد والواقع

في مجالات الطب والعمل والقانون . . الخ . فالتنوير يشمل تغير الاتجاهات التي يفكر بها صانع القرار ، والمجتمع حول الجرائم المستحدثة . ويرى ميرتون أن التنوير يعمل في اتجاهين :

١ ـ توضيح الفرضيات التي تقوم عليها السياسات الاجتماعية (الامنية) .

٢ ـ استخدام المعرفة الاجتماعية في معالجة المشكلات الاجتماعية . إن التنوير لايقتصر على متخذو القرارات الأمنية وانما تنوير العامة بما يثار حول بعض الجرائم مما قد يربك أو يحبط عمل الموسسات الأمنية . وهنا لابد من إعلام الجمهور وتنويره ليكون معيناً لعمل المؤسسات الأمنية في مكافحة ، وضبط الجريمة .

ب ـ المساهمة في تشكيل السياسات الأمنية ، وتكوينها . ويتم هذا من خلال استخدام المفاهيم والنظريات الاجتماعية من جل إنشاء البرامج الاجتماعية للمساعدة في تخفيف الظروف الاجتماعية السلبية (الهندسة الاجتماعية) المنتجة لهذه الجرائم .

ج ـ المساهمة في تطبيق السياسات الأمنية .

د تقييم البرامج الأمنية (التوعوية ، والتأهيلية ، والوقائية) ، ويتم ذلك من خلال قياس نتائج البرامج الأمنية من خلال فعالية الأجهزة الامنية أو رضا الجمهور (المواطنين) عن خدمات الشرطة) ليتمكن صانعو القرار من اتخاذ قرار ما بشأن الاستمرار بالعمل بها ، أو تعديلها أو إلغائها . وتعد بحوث التقييم من أكثر أنواع البحوث ملائمة لتقييم السياسات الامنية .

هـ ـ أثارة الاهتمام بالمشكلات الأمنية

و ـ تنوير صانعي القرار من خلال إشعارهم بأهمية أبعاده مثل «الطبيعة البشرية، الاتجاه العلمي» (Scott & Shore, 1974).

ويمكن تلخيص ثلاثة مصادر للمعوقات التي تواجه استخدام البحوث العلمية في المجال الأمني وخاصة صناعة القرارات الأمنية واتخاذها وهي تشكل ثلاثة أنظمة مائعة (Loosely Coupled Systems) يمكن هي :

١ ـ النظام المنتج للمعرفةالعلمية ويشمل مؤسسات البحث العلمي.

٢ ـ النظام المستخدم للمعرفة العلمية (نظام اجتماعي إداري) يشمل الدوائر والمؤسسات الأمنية والمسؤولين في هذه المنظمات الرسمية.

٣ ـ نظام الوصل أو الربط (Linkage system) النظام الذي يتوسط النظامين، وهذا يشمل المؤسسات والموظفين والمستشارين الذين مهمتم نقل المعلومات وتوصيلها بين الباحث الاجتماعي والمستخدم.

وفي دراسة البداينة (١٩٩٦) التي أظهرت أن البحوث الاجتماعية تعاني من معوقات عديدة تقف دون تطبيقها، وهذه المعوقات موزعة بين انظمة البحث الاجتماعي والمؤسسات التي تنتج المعرفة الاجتماعية، ومعوقات ترتبط بنظام صنع القرار وبانظمة التواصل بين البحث العلمي وصنع القرار. اظهرت نتائج هذه الدراسة اعتقاد صانعي القرار ان الدراسات الاجتماعية ذات فائدة إذا حققت الأهداف التالية: (١) قابلة للتطبيق (٢) ذات منهجية قوية، (٣) متوافقة مع معتقدات المستخدم، (٤) التواصل الجيد بين البحث الاجتماعي وصنع القرار(البداينة، ١٩٩٦).

ويرى البداينة (١٩٩٦) أن الأبحاث التطبيقية ولكي تكون ذات صلة قوية وتلقى اهتمام راسمي السياسات وصانعي القرارات في القطاعين العام والخاص، فهناك عدد من المجالات التي لابد من أخذها بالحسبان وهذه يمكن تطبيقها في مجال الجرائم المستحدثة وهي :

أ ـ مجال البحث الاجتماعي في مجال الجرائم المستحدثة

لكي يدخل البحث الاجتماعي مجال صنع القرار الأمني كأحد المدخلات المهمة فيه، فلابد من تحديد مواصفات هذا النوع من البحوث والتي يجب أن تلبي احتياجات صانعي القرار هذه البحوث تختلف عن تلك السائدة في المجال الأكاديمي. وهنا لابد من مراعاة:

١ ـ إن تنطلق البحوث الاجتماعية من اهتمامات ذات علاقة بالسياسات الاجتماعية، وأن لاتنطلق من اهتمامات أكاديمية وتنتهي بها. وفي هذا المجال يجب ان تركز البحوث على فهم الجرائم المستحدثة وكشف أسبابها.

٢ ـ إن تقدم توصيات عملية (ماذا نفعل) إلى صانعي القرار

٣ ـ إن تكون التوصيات المقدمة واقعية من الناحية السياسية، والإدارية والعملية.

ب. مجال نقل المعرفة الاجتماعية إلى صانعي القرار

إن هناك العديد من القنوات التي يمكن التواصل عبرها بين الباحث الاجتماعي وصانع القرار، وأهم هذه القنوات: القنوات المهنية، والعامة، والشخصية، ولابد من تحديد القناة التي تمرر فيها المعلومات وتفحص مدى مناسبتها لذلك، آخذين بالاعتبار الوقت اللازم لمرور المعلومات وكيفية التعامل مع المشكلات الطارئة.

ج. مجال الأفراد ذوي التأثير في القطاع الامني

وهنا لابد من دراسة مدى اهتمام هذه الفئات بالمعلومات الاجتماعية، ومعرفة المعايير التي يستخدمونها، وتعريف علم الاجتماع بكيفية صياغة

السياسات وصنع القرارات من خلال تحسين طرق الاتصال مع صانعي القرار والتركيز على أهمية المعرفة الاجتماعية في عمل صانعي القرار، وأخذ اهتمامات صانع القرار من مثل البرامج ،والأهداف، والمنتفين، والمال، والإدارة، والنوعية، والوقت بعين الاعتبار

د. تطبيق نتائج البحث الاجتماعي في المجال العملي

إن دراسة الظروف التي تدفع لرسم سياسة ما والتي تؤدي إلى تنفيذ برنامج معين من العوامل المهمة تطبيق النتائج. فلابد من معرفة صانعي القرارات بالبيانات والمفاهيم، والنظريات، وكيفية استخدامها من صانعي القرار ولابد من اختيار متغيرات ذات صلة بصانعي القرار، ومعرفة متطلبات الدراسة من وجهة نظر صانعي القرار وأن يركز على التطبيقات (Weiss , 1980).

المراجع

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

الاعسم، علي (١٩٩٧). عوامل انجاح شبكة انترنت عربية: تقنية، تخطيط، استثمار المستقبل العربي ٨، ٩٣-١٠٠

البداينة، ذياب (١٩٩٧) جرائم الحاسب الدولية. ورقة قدمت في ندوة جرائم الحاسب. معهد التدريب: أكاديمية نايغف العربية للعلوم الامنية. الرياض.

البدر، بدر حمود، والزومان عبدالعزيز حمد (١٩٩٧). ضبط استخدام الانترنت: لماذ وكيف. المؤتمر الوطني الخامس عشر للحاسبات الآلية. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجمعية الحاسبات السعودية، ١٧-١٩/ ١٠/ ١٩٩٧

البشرى، محمد الامين، والبداينة، ذياب (١٩٩٨) أنموذج تصوري للمناهج الدراسية في الكليات الأمنية لتلبية الاحتياجات الأمنية في القرن الحادي والعشرين. ورقة مقدمة في الإجتماع التاسع لعمداء الكليات والمعاهد والمدارس الأمنية في الدول العربية، ٢٠-٢٢ رجب ١٤١٩هـ الموافق (٩-١١/ ١١/ ١٩٩٨م) الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

بكري، سعد الحاج (١٩٩١). شبكات الاتصال وتوظيف المعلومات في مكافحة الجريمة. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ١١، ١١-٣٢

تميم، ضاحي (١٩٩٦). الانترنت: رؤية أمنية. بحوث ودراسات شرطية. مركز البحوث والدراسات شرطة دبي.

جعفر، فهد عبدالكريم (١٩٩٧). شبكة الانترنت: محتوياتها وطريقة عملها. الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة. تونس. ٧-١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.

جيتس بيل (١٩٩٥/ ١٩٩٨) طريق المستقبل. ترجمة عبدالسلام رضوان. الكويت: عالم المعرفة.

الخميس. عبدالعزيز (١٩٩٧). الانترنت أصبحت عربية. المجلة. ع ٨٨٤, ٢٥/ ١/ ١٩٩٧، ص٣-٦

داود، حسن طاهر (١٩٩٧). أمن المعلومات. ورقة قدمت في ندوة جرائم الحاسب. معهد التدريب: أكاديمية نايغف العربية للعلوم الامنية. الرياض.

رضا، محمد جواد (١٩٩٨). العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ المستقبل العربي ٤، ٤٧-٦٣

سليم، طارق عبدالوهاب (١٩٩٧). الجرائم المرتكبة بواسطة الانترنت وسبل مكافحتها. الاجتماع الخامس للجنة المتخصصة بالجرائم المستجدة. تونس. ٧-١٩/ ٧/ ١٩٩٧م.

سنو. مي العبدالله (١٩٩٨). العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال. المستقبل العربي ٤، ٣٢-٤٦

الشحي. راشد (١٩٩٨). التخطيط الأمني لوقاية دول الخليج من الجريمة المنظمة. الفكر الشرطي ٦(٤) ٢٤٣-٢٦٨

عبدالدايم، عبدالله (١٩٩٨). التربية والقيم الانسانية في عصر العلم والتقانة والمال. المستقبل العربي ٤، ٦٤-٨٦.

علي، نبيل (١٩٩٤) العرب وعصر المعلومات. الكويت: عالم المعرفة

الكاملي، عبدالقادر (١٩٩٨). التجارة الالكترونية العربية حاضراً ومستقبلاً. انترنت، ١ (٨) مايو ص ص ٢٠-٣٤

كون، توماس (١٩٦٨/ ١٩٩٢) بنية الثورات العلمية. ترجمة شوقي جلال. الكويت: عالم المعرفة.

ثانياً: المراجع الاجنبيـــة

Abt, Clark C., (1978). The Public Good, the

Private Good and the Evaluation of Social Programs: How Inept Governmental Requirements Increases Costs and Reduces Effectiveness. Evaluation Quarterly Vol., 2, No. 4 : 620-629.

AL-Badayneh, D. (1988). " Applied Sociology in Jordan : Opportunities and Obstacles. Paper presented at the annual conference of SAS, Oct. 1988, Chicago,Illinois. Carter, D. L. & Katz, A. (1997). Security directors on computer crimes.http:/www.ssc.msu.edu/~cj/secdir.html

Currie, M. R. (1992). Technology, sharing technology and working together. invited speech at the 13th National Computer Conference of the Kingdom of Saudi Arabia. November, 28-30.

Gollmann, D. (1997). The case for: The internet is a secure place for conducting business. International Journal of Risk, Security and Crime Prevention, 2 (1), 56-62

Lee A. M.(1986). " Sociology from Whom ? " Suracuse University Press.

Lynd R. S.(1939). Knowledge For What: The Place of Social Science in American Culture. New York: Princeton University Press.

Newman. G. (1990). Crime and the human condition, pp 69-102 in Ugljesa Zvekic. Essays on crime and development publication. No. 36, Rome: NICRI

Olsen M. M. (1981) Epilogue: The Future of Applied Sociology PP 561-581 in M. E. Olsen and M. Micklin. Handbook of Applied Sociology. Praeger, New York.

Pacy, A. (1991). The culture of technology. Cambridge, Mass.: The MIT Press Presidents Commission on Law enforcement and administration of justice(1967). The challenge of crime in a free society. Washington, D.C.: US government printing office.

PC Magazine (1997). Crime and Punishment: Piracy in the Middle East. February, 1997. 24-26: Author.

Phillips D. L. (1971) Knowledge From What: Theories and Methods in Social Research. Chicago. Rand Mcnally and Company.

Reid S. T. (1990). Crime and criminology. Fort Worth, TX.: Holt, Rinehart and Winston, Inc.

Rule, J. & Attewell, P. (1989). What do computers do?. Social Problems, 36(3), 225-241

Scott R. A. & Shore A. R. (1979). Why Sociology Does Not Apply: A Study of the Use of Sociology in Public Policy New York: Elsevier.

Scott, R. & Shore, A.(1974). " Sociology and Policy Analysis" The American Sociologist. 9, 15-59.

Sauls, J. G. (1991). Computer searches and seizures: Challenges for investigators. FBI law Enforcement Bulletin. February, pp24-31

Sessions, W. (1991). Computer crimes: An escalating crime trend. FBI law Enforcement Bulletin. February, pp12-15.

Shelley, L. (1981). Crime and modernization: The impact of industralization and urbanization on crime: Carbondale: Southern Illinois Unoversity Press.

Watson, A. (1997). The case for: The internet is a secure place for conducting business. International Journal of Risk, Security and Crime Prevention, 2(1), 51-56

Weiss C. H.(1980). with Bucuvalas J. M. Social Science Research and Decision - Making . New York: Columbia University Press.

Weiss C. H. (1977). Research For Policy's Sake: The Enlightenmen Function of Social Research. Policy's Analysis 531- 545.

Weiss C. H. (1974). " Using Social Research in Public Policy Making " Lexington Books, Lex . Mass.